

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة التقنية المالية



دور إدارة التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي وأثره في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/ فهد علي سالم الصغير

الرقم الجامعي/ ١٨٧٢ / ٢٥٣٠٠

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

مقدمة:

يشهد العالم خلال العقدین الأخيرین تطوراً متسارعاً في مجال التقنية المالية، حيث أصبحت التقنية المالية أحد أهم الأدوات الحديثة التي أحدثت تحولاً جذرياً في القطاع المالي والمصرفي، من خلال تقديم حلول تقنية مبتكرة تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءتها.

وفي المملكة العربية السعودية، برز هذا القطاع بصورة واضحة ضمن مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تسعى بدورها إلى بناء اقتصاد رقمي متنوع يعتمد على الابتكار والتحول الرقمي في مختلف القطاعات، ومن أبرزها بلا شك القطاع المالي.

وقد ساهمت إدارة التقنية المالية في المملكة في دعم خدمات متعددة تشمل المدفوعات الرقمية، المحافظ الإلكترونية، التمويل الجماعي، الإقراض الرقمي، والتقنيات المرتبطة بالخدمات البنكية الحديثة، مما أدى إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

كما أن هذا التطور انعكس بشكل مباشر على مفهوم الشمول المالي، الذي يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسهولة وكفاءة، الأمر الذي يساهم في دعم الحراك الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم الدور الحقيقي لإدارة التقنية المالية في البيئة السعودية، وقياس مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل التوسع التنظيمي الذي يقوده البنك المركزي السعودي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التطور السريع في قطاع التقنية المالية داخل المملكة العربية السعودية يقابله تساؤل رئيسي حول مدى فاعلية إدارة هذا القطاع في تحقيق أهداف اقتصادية واضحة، وعلى رأسها تعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي.

ورغم التوسع الكبير في استخدام الحلول الرقمية المالية، إلا أن هناك تفاوتاً في الاستفادة بين فئات المجتمع المختلفة، كما أن بعض التحديات التنظيمية والتقنية ما زالت تؤثر على سرعة الانتشار الكامل لخدمات التقنية المالية.

ورغم هذه التطورات لا تزال هناك حاجة إلى تقييم علمي دقيق لمدى تأثير إدارة التقنية المالية على تحقيق الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور إدارة التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على أحد الموضوعات الحديثة في مجال إدارة التقنية المالية، وتسهم في دعم الأدبيات العربية المتعلقة بالعلاقة بين التقنية المالية والشمول المالي والنمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى

تساعد نتائج الدراسة الجهات التنظيمية وصناع القرار في تطوير السياسات المتعلقة بقطاع التقنية المالية.

الأهمية الاقتصادية:

تبرز الدراسة أثر التقنية المالية في دعم الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة التعاملات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. تحليل مفهوم إدارة التقنية المالية وأبعادها الحديثة.
٢. قياس أثر التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي.
٣. دراسة العلاقة بين التقنية المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
٤. تحديد التحديات التي تواجه إدارة التقنية المالية.
٥. اقتراح حلول تطويرية لتعزيز دور التقنية المالية.

تساؤلات الدراسة:

١. ما المقصود بإدارة التقنية المالية؟
٢. كيف تسهم التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي؟
٣. ما أثر التقنية المالية على النمو الاقتصادي؟
٤. ما أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع في المملكة؟

فروض الدراسة:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة التقنية المالية وتعزيز الشمول المالي.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة التقنية المالية وتحقيق النمو الاقتصادي.

تعريف مصطلحات الدراسة:

التقنية المالية:

هي استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مالية مبتكرة بكفاءة أعلى.

الشمول المالي:

هو إتاحة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بسهولة وعدالة.

النمو الاقتصادي:

هو الزيادة المستمرة في الناتج الاقتصادي للدولة.

الدراسات السابقة:

تمت مراجعة عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التقنية المالية وعلاقتها بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، ومن أبرزها:

أولاً: دراسات تناولت التقنية المالية والشمول المالي

تشير دراسة Demircu-Kunt وآخرين (٢٠١٨) الصادرة عن World Bank إلى أن استخدام الخدمات المالية الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، أسهم بشكل كبير في توسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في الدول النامية. كما أوضحت الدراسة أن انخفاض تكاليف الخدمات المالية الرقمية ساعد في إدماج الفئات غير المخدومة مالياً.

ثانياً: دراسات تناولت التقنية المالية والنمو الاقتصادي

أوضحت دراسة Philippon (٢٠١٦) أن الابتكار في القطاع المالي، بما في ذلك التقنية المالية، يسهم في تحسين كفاءة النظام المالي وتقليل التكاليف التشغيلية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن تطوير الخدمات المالية الرقمية يعزز الاستثمار ويزيد من الإنتاجية الاقتصادية.

ثالثاً: دراسات في البيئة السعودية

بينت دراسة صادرة عن Saudi Central Bank (٢٠٢٢) أن التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية في المملكة العربية السعودية، مثل المدفوعات الإلكترونية والمحافظ الرقمية، أدى إلى ارتفاع نسبة الشمول المالي بشكل ملحوظ، وذلك في ظل دعم Vision 2030 للتحويل الرقمي وتطوير القطاع المالي.

كما أكدت الدراسة أن البيئة التنظيمية المرنة أسهمت في نمو شركات التقنية المالية وزيادة ثقة المستخدمين في التعاملات الرقمية.

رابعاً: دراسات تناولت التحديات في قطاع التقنية المالية

أشارت دراسة International Monetary Fund (٢٠١٩) إلى أن قطاع التقنية المالية يواجه عدة تحديات، من أبرزها المخاطر السيبرانية، والتحديات التنظيمية، وضعف الثقافة المالية لدى بعض فئات المجتمع. وأكدت الدراسة ضرورة تطوير الأطر التنظيمية وتعزيز التوعية المالية لضمان الاستفادة القصوى من خدمات التقنية المالية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

١. ركزت معظم الدراسات على العلاقة بين التقنية المالية والشمول المالي بشكل منفصل.
٢. تناولت بعض الدراسات العلاقة بين التقنية المالية والنمو الاقتصادي دون الربط بين جميع المتغيرات.
٣. يوجد نقص واضح في الدراسات التي تدمج بين التقنية المالية والشمول المالي والنمو الاقتصادي في نموذج متكامل، خاصة في البيئة السعودية.

وبالتالي تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة العلمية من خلال:

- دراسة العلاقة بين إدارة التقنية المالية والشمول المالي والنمو الاقتصادي في نموذج متكامل.
- التركيز على البيئة السعودية بشكل تطبيقي.
- تقديم نتائج تدعم صناع القرار في تطوير القطاع المالي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: مفهوم التقنية المالية (FinTech):

تشير التقنية المالية إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية بطريقة مبتكرة وأكثر كفاءة، وتشمل:

- المدفوعات الرقمية
- المحافظ الإلكترونية
- التمويل الجماعي
- الإقراض الرقمي

وتسهم التقنية المالية في تحسين تجربة المستخدم وتقليل التكاليف التشغيلية.

ثانياً: مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي بأنه إتاحة واستخدام الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك:

- الأفراد.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف إلى:

- تقليل الفقر.
- تعزيز الاستقرار المالي.
- دعم التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويعكس تحسن الأداء الاقتصادي.

ويرتبط النمو الاقتصادي بعدة عوامل منها:

- الاستثمار.
- الابتكار.
- كفاءة النظام المالي.

رابعاً: العلاقة بين التقنية المالية والشمول المالي:

تسهم التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال:

- تسهيل الوصول للخدمات المالية.
- تقليل التكاليف.
- تقديم حلول رقمية سهلة الاستخدام.

خامساً: العلاقة بين التقنية المالية والنمو الاقتصادي:

تؤثر التقنية المالية على النمو الاقتصادي عبر:

- دعم المشاريع الصغيرة.
- زيادة كفاءة الأسواق المالية.
- تحسين تدفق الأموال.

سادساً: النموذج المفاهيمي للدراسة:

أولاً: فكرة النموذج:

يعتمد هذا البحث على نموذج يربط بين ثلاث متغيرات رئيسية:

- إدارة التقنية المالية (FinTech Management) → متغير مستقل
- الشمول المالي (Financial Inclusion) → متغير وسيط
- النمو الاقتصادي (Economic Growth) → متغير تابع

ثانياً: صياغة العلاقة بين المتغيرات:

يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلي:

تؤثر إدارة التقنية المالية بشكل مباشر على تعزيز الشمول المالي، والذي بدوره يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما قد يكون هناك تأثير غير مباشر لإدارة التقنية المالية على النمو الاقتصادي من خلال الشمول المالي كمتغير وسيط.

ثالثاً: تفسير النموذج:

- إدارة التقنية المالية:

تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بتطوير وإدارة الحلول المالية الرقمية مثل المدفوعات الإلكترونية، المحافظ الرقمية، والإقراض الرقمي.

- الشمول المالي (متغير وسيط):

يعكس مدى قدرة الأفراد والمنشآت على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بكفاءة.

- النمو الاقتصادي (متغير تابع):

يمثل التحسن في الأداء الاقتصادي للدولة، ويقاس عادة بمؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: أهمية النموذج في البحث:

يساعد هذا النموذج في:

- فهم العلاقة بشكل متكامل وليس مجزأ
- اختبار الفروض بشكل علمي واضح
- إبراز دور الشمول المالي كحلقة وصل بين التقنية المالية والنمو الاقتصادي

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد من أكثر المناهج ملاءمةً لدراسة الظواهر الاقتصادية والإدارية، حيث يهدف إلى وصف وتحليل دور إدارة التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

ويتم استخدام هذا المنهج من خلال:

- جمع البيانات المتعلقة بالتقنية المالية في المملكة.
- تحليل التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية.
- دراسة العلاقة بين متغيرات البحث (التقنية المالية، الشمول المالي، النمو الاقتصادي).

كما تعتمد الدراسة على تحليل البيانات بطريقة منهجية لاستخلاص النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف البحث.

▼ مصادر البيانات

(١) البيانات الثانوية:

تشمل:

- التقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.
- الدراسات العلمية السابقة.
- الكتب والمراجع الأكاديمية.
- الإحصاءات الاقتصادية.

▼ نوع الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات:

- الوصفية.
- التحليلية.
- التطبيقية (في البيئة السعودية).

أسلوب التحليل

يمكن أن تعتمد الدراسة على:

- التحليل الوصفي.
- تحليل العلاقة بين المتغيرات.
- (وفي حال وجود استبانة) التحليل الإحصائي باستخدام برامج مثل SPSS.

ولتحقيق أهداف الدراسة بصورة أكثر دقة، سيتم اتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية المنظمة لتحليل البيانات، وذلك على النحو التالي:

سيتم الاعتماد على تحليل المحتوى للتقارير والدراسات المتعلقة بقطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، من خلال مراجعة البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية مثل البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، بالإضافة إلى التقارير الدولية ذات العلاقة.

كما سيتم استخدام أسلوب التحليل المقارن لدراسة تطور مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، وذلك بهدف رصد التغيرات التي طرأت على استخدام الخدمات المالية الرقمية ومدى انتشارها بين فئات المجتمع المختلفة.

وسيتم كذلك تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة (إدارة التقنية المالية، الشمول المالي، النمو الاقتصادي) من خلال الربط النظري والتحليلي بين نتائج الدراسات السابقة والمؤشرات الاقتصادية المتاحة، بهدف تفسير طبيعة التأثير المباشر وغير المباشر بين هذه المتغيرات.

وفي حال توفر بيانات كمية داعمة، يمكن توظيف أساليب التحليل الإحصائي الوصفي مثل المتوسطات والنسب المئوية لتوضيح اتجاهات استخدام التقنية المالية، بالإضافة إلى تحليل الاتجاهات العامة التي تعكس تطور القطاع المالي الرقمي في المملكة.

كما ستسعى الدراسة إلى تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، بما يحقق التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، ويسهم في الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تدعم أهداف البحث وتساؤلاته.

تعزيز الإطار التطبيقي للمنهجية:

ولزيادة دقة التحليل وتحقيق ترابط أكبر بين أهداف الدراسة وفروضها، سيتم الاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية لقياس متغيرات الدراسة بشكل أكثر تحديداً، وذلك على النحو التالي:

أولاً: قياس متغير إدارة التقنية المالية

سيتم قياس هذا المتغير من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستوى تطور وانتشار الخدمات المالية الرقمية في المملكة، مثل:

- نسبة استخدام المدفوعات الإلكترونية.
- عدد المحافظ الرقمية النشطة.
- حجم معاملات التقنية المالية.
- عدد شركات التقنية المالية المرخصة.

ثانياً: قياس متغير الشمول المالي (المتغير الوسيط)

سيتم الاعتماد على مؤشرات الشمول المالي المعتمدة دولياً، مثل:

- نسبة امتلاك الحسابات البنكية
- نسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية
- مدى الوصول للخدمات المالية للفئات غير المخدومة

ثالثاً: قياس متغير النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

سيتم قياس النمو الاقتصادي من خلال:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- مساهمة القطاع المالي في الاقتصاد
- مؤشرات النشاط الاقتصادي المرتبطة بالخدمات المالية

كما سيتم الربط بين هذه المتغيرات من خلال تحليل العلاقة بينها باستخدام الأساليب التحليلية المناسبة، مثل تحليل الارتباط (Correlation Analysis) لتحليل قوة العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى تحليل الانحدار (Regression Analysis) في حال توفر بيانات كمية كافية، وذلك بهدف اختبار الفروض وتحديد التأثير المباشر وغير المباشر لإدارة التقنية المالية على النمو الاقتصادي من خلال الشمول المالي كمتغير وسيط.

ويُسهم هذا التوجه المنهجي في تحقيق تكامل بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، ويعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتفسير العلمي، بما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

مما يعزز من القدرة التفسيرية للنموذج المقترح ويدعم دقة النتائج المتوقعة.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأدوات التالية:

١. الاستبانة (في حال تم تطبيق دراسة ميدانية).
- لقياس آراء الأفراد أو المختصين حول دور التقنية المالية.
٢. تحليل الوثائق والتقارير.
- مثل تقارير الجهات التنظيمية.
٣. المراجع العلمية.
- لدعم الجانب النظري.

▼ مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة: العاملون في القطاع المالي أو مستخدمو الخدمات المالية الرقمية.
- عينة الدراسة: عينة عشوائية من المستخدمين أو المختصين في المملكة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على العلاقة بين كل من:

- إدارة التقنية المالية.
- الشمول المالي.
- النمو الاقتصادي.

الحدود المكانية:

المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية:

من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥

الحدود البشرية:

تشمل:

- مستخدمي الخدمات المالية.
- العاملين في القطاع المالي.

المراجع:

مراجع عربية:

- Saudi Central Bank .(٢٠٢٢).

تقرير الاستقرار المالي. الرياض: البنك المركزي السعودي.

- Saudi Central Bank .(٢٠٢٣).

تقرير التقنية المالية في المملكة العربية السعودية. الرياض.

- Vision 2030 .(٢٠٢١).

برنامج تطوير القطاع المالي. المملكة العربية السعودية

مراجع أجنبية:

- World Bank.(٢٠١٨) .

The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.
Washington, DC: World Bank.

- International Monetary Fund.(٢٠١٩) .

Fintech: The Experience So Far. Washington, DC: IMF.

- Philippon, T.(٢٠١٦) .

The FinTech Opportunity. National Bureau of Economic Research (NBER Working Paper).

- Demircug-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J.(٢٠١٨) .

The Global Findex Database 2017. World Bank.

- World Bank.(٢٠٢٣) .

Digital Financial Services and Financial Inclusion.